

Distr.: General
22 June 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البند ٢٠ من القائمة الأولية*

التنمية المستدامة

رسالة مؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لطاجيكستان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طياً إعلان دوشامبي بشأن المياه ونتائج المؤتمر الدولي الرفيع المستوى المعني بالاستعراض الشامل في منتصف المدة لتنفيذ عقد العمل الدولي "المياه من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥ المعقود في دوشامبي يومي ٨ و ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً التفضل بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٢٠ من القائمة الأولية للبنود المقرر إدراجها ضمن جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والستين.

(توقيع) سراج الدين أسلوف

السفير

الممثل الدائم

* A/65/50.



مرفق الرسالة المؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لطاجيكستان

إعلان دوشامبي بشأن المياه

نتائج المؤتمر الدولي الرفيع المستوى المعني بالاستعراض الشامل في منتصف المدة لتنفيذ عقد العمل الدولي "المياه من أجل الحياة" ٢٠٠٥-٢٠١٥، المعقود في دوشامبي يومي ٨ و ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠

١ - بناءً على دعوة من حكومة طاجيكستان، وعلى نحو ما رحّبت به الجمعية العامة في قرارها ١٩٨/٦٤، اجتمع في دوشامبي، يومي ٨ و ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠ رؤساء دول وحكومات ووزراء ووفود حكومية ورؤساء كيانات الأمم المتحدة إضافة إلى ممثلي المؤسسات المالية الدولية والإقليمية ومؤسسات المجتمع المدني ودوائر الأعمال من ٧٥ بلداً، في المؤتمر الدولي الرفيع المستوى المعني بالاستعراض الشامل في منتصف المدة لتنفيذ عقد العمل الدولي "المياه من أجل الحياة، ٢٠٠٥-٢٠١٥".

٢ - وقد ركّز المؤتمر مداولاته المتعمّقة على ستة مواضيع: (أ) التعجيل بخطى التقدم نحو الغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالمياه، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية مع التأكيد على مشاركة المرأة؛ (ب) التعاون في مجال المياه عبر الحدود؛ (ج) نوعية المياه؛ (د) تكييف الموارد المائية بما يتلاءم مع تغيّر المناخ والحد من مخاطر الكوارث؛ (هـ) التمويل المستدام؛ و (و) الإدارة المتكاملة للموارد المائية والطاقة والزراعة والأمن الغذائي. وقد انطلق المؤتمر من واقع النتائج المتحققة من الحوار التفاعلي الرفيع المستوى الذي شهدته الدورة الرابعة والستون للجمعية العامة، الذي تم في نيويورك يوم ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٠ وهو يوم المياه العالمي.

٣ - وتتألف محصّلة المؤتمر من عدد من الاستنتاجات والتوصيات المهمة الواردة في إعلان دوشامبي السالف الذكر بشأن المياه.

٤ - ولسوف تقدّم حكومة طاجيكستان إعلان دوشامبي بشأن المياه إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين من أجل النظر فيه على النحو الملائم.

٥ - وقد أكّد المؤتمر من جديد الأهمية الجوهرية للمياه بالنسبة لحماية البيئة والتنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر والجوع وقضايا الصحة العامة والأمن الغذائي والطاقة الكهربائية والتنمية الزراعية والريفية. وعمل المؤتمر على تحديد الالتزامات المتعهد بها

من أجل الوصول إلى الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن المياه والمرافق الصحية بما في ذلك تلك الواردة في إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة وأحكام جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة "خطة جوهانسبرغ للتنفيذ" مؤكداً في ذلك على الحاجة إلى إدراج مسائل المياه والمرافق الصحية بوصفها أولويات وطنية في استراتيجيات التنمية المستدامة واستئصال شأفة الفقر. وأحاط المؤتمر علماً بالإعلانات الوزارية الصادرة عن المنتدى العالمي الخامس للمياه. وذكر أن الأعمال التي تم الاضطلاع بها في نطاق منظومة الأمم المتحدة دعماً للبلدان من أجل بلوغ الأهداف سالفة الذكر تم أيضاً الاعتراف بها. كما أن المقررات والقرارات الصادرة عن الكيانات والمنظمات والهيئات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالمياه والمرافق الصحية وغيرها من القضايا ذات الصلة تم تسليط الضوء عليها من جانب المؤتمر.

٦ - وسلم المؤتمر بأهمية الأطر المتعددة الأطراف التي تم إقرارها تحت إشراف الأمم المتحدة من أجل التصدي لجميع المسائل المتصلة بالمياه والمرافق الصحية، ولتعزيز التعاون فيما بين الدول المشاطفة، سواء من خلال ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف ولكفالة متابعة ملائمة لتلك القضايا بما يتفق مع الالتزامات المتعهد بها في هذا المضمار وعلى نحو ما ينعكس في مجالات شتى من بينها جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

٧ - ونوّه المؤتمر بالإنجازات التي تحققت خلال السنوات الخمس الأولى من عقد العمل الدولي "المياه من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥ فيما يتعلق بتنفيذ البرامج والمشاريع المتعلقة بالمياه. ولقد أتاحت هذه الإنجازات بفضل ما بُذل من جهود شتى من جانب البلدان النامية والجهات المانحة ومختلف منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني. كما لاحظ المؤتمر أن كثيراً من العقبات الرئيسية في هذا الشأن نجمت عن التحديات الزمنية وعن مسائل جديدة نشأت من واقع الأزمات العالمية التي حدثت مؤخراً بما في ذلك ما شهدته قطاعات الطاقة والغذاء والأزمات المالية مقترنة بالأثر المتزايد الناجم عن تغير المناخ. وفي هذا السياق سلط المؤتمر الضوء على عدد من القضايا على النحو الوارد أدناه.

٨ - ويمثل الاستخدام المتزايد للموارد المائية السطحية والجوفية فضلاً عن حسن إدارتها وأسلوب الحفاظ عليها أموراً حيوية بالنسبة لتحقيق التقدم على جميع جبهات التنمية الاقتصادية والبشرية ومن أجل ضمان جودة المياه والنظم الإيكولوجية والسلع والخدمات المعززة للحياة التي تكفلها لصالح البشرية.

٩ - على أن مسائل إدارة الموارد المائية بحاجة إلى معالجتها على الصعيدين المحلي والوطني وكذلك على المستويات الإقليمية والدولية كلما كان ذلك ملائماً. وجميع الأطراف صاحبة

المصلحة، بما في ذلك الأطراف التي تضمها الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والدوائر الأكاديمية، لا بد من إشراكها على النحو الملائم أخذاً بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مع إيلاء اهتمام خاص لسُبل معيشة الفقراء وأشد السكان استضعافاً. وفي هذا السياق لا بد للأطراف صاحبة المصلحة أن تعمل جاهدة على كفالة مشاركة المرأة في الجهود الإنمائية المتصلة بالمياه والعمل معاً من أجل بلوغ غايات عقد العمل الدولي "المياه من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥ على نحو ما قرّرت الجمعية العامة في قرارها ٢١٧/٥٨.

١٠ - وفي هذا السياق أشار المؤتمر إلى المبدأ ٢ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية الذي يرد فيه أن للدول طبقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي الحق السيادي في استغلال مواردها الخاصة بما يتسق مع سياساتها البيئية والإنمائية، إضافة إلى المسؤولية عن كفالة أن لا يكون من شأن الأنشطة المبذولة في نطاق ولايتها أو سيطرتها أن تسبب ضرراً يلحق ببيئة الدول أو المناطق الأخرى فيما يتجاوز حدود الولاية الوطنية. ومن هنا تترتب مسؤولية الحكومات الوطنية عن تعريف السياسات الملائمة واعتماد مخصصات الميزانية الكافية لصالح قطاع المياه.

١١ - إن الماء أمر جوهري لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويتطلب ضمان الحصول على المياه بصورة مستدامة ومنصفة التصديّ لحالات التطرّف فيما يتعلق بتوافر المياه. ويتم ذلك من خلال الإدارة المائية السليمة فضلاً عن تقديم الخدمات الكافية فيما يتعلق بالمرافق الصحية والمياه العادمة. من هنا يستلزم الأمر وجود السياسات والإجراءات المتناسقة بشأن المياه والمرافق الصحية من أجل انتشار البشر من وهدة الفقر وكفالة الأمن الغذائي وأمن الطاقة وتعزيز وجود مجتمع صحي والمساهمة في التنمية المستدامة. كما أن نشر الوعي بالدور المركزي للموارد المائية فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يستدعي مواصلة حملات الاتصال والإعلام.

١٢ - بيد أن التقدّم ما زال بطيئاً وغير متكافئ فيما يتصل ببلوغ الأهداف التي ترنو للوصول إلى النصف بعدد البشر المحرومين من فرص الحصول على مياه الشرب الآمنة وعلى المرافق الصحية الكافية. وهكذا فقد أكّدت وفود المؤتمر من جديد الالتزام ببذل جميع الجهود ضمن نطاقها من أجل تحقيق هذه الأهداف، معربة عن التأييد لمبادرة "مرافق صحية مستدامة - حملة السنوات الخمس حتى عام ٢٠١٥"، التي طُرحت كاقترح في مؤتمر المتابعة المعني بالسنة الدولية للمرافق الصحية المعقود في طوكيو، يومي ٢٦ و ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

١٣ - ويناشد المؤتمر الحكومات إذا لم تكن قد أنجزت هذا الأمر، بأن تنظر في إنشاء لجان وطنية وأن تحدّد جهات اتصال كل في بلدها لتيسير وتعزيز الأنشطة المتعلقة بعقد العمل الدولي (المياه من أجل الحياة). ٢٠١٥ خلال النصف الثاني من العقد.

١٤ - إن الافتقار إلى الأهداف المتعلقة بالاستخدامات المستدامة والمنتجة للمياه وإدارتها يجعل من الصعوبة بمكان أن يتقصّى المجتمع الدولي حالة التقدّم الذي تم إحرازه. ويزداد هذا النقص تعقيداً في حالة قصور بل وتدهور شبكات جمع البيانات فضلاً عن التحديات المطروحة فيما يتصل بتقاسم البيانات ذاتها.

١٥ - ولنظومة الأمم المتحدة دور مهم تضطلع به في دعم البلدان من أجل إحراز أهداف عقد العمل الدولي "المياه من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥ ولمواجهة التحديات الناشئة، من خلال تعزيز التعاون على الأصعدة كافة وبناء القدرات في مجال إدارة الموارد المائية وإتاحة الإمدادات من مياه الشرب ومن خدمات المرافق الصحية. وسوف تواصل الأمم المتحدة في مجال المياه تيسير وتنسيق الاستجابات على صعيد المنظومة بأسرها من أجل تنفيذ الأنشطة اللازمة دعماً لعقد "المياه من أجل الحياة".

١٦ - ويتطلب الأمر كذلك المزيد من الإرادة السياسية والالتزامات المالية سواء من جانب الحكومات أو من جانب الشركاء الإنمائيين ودعمها مع منح أولوية عليا في هذا الشأن بما يكفل تحقيق أهداف التنمية الدولية المتصلة بالمياه خلال ما تبقى من سنوات عقد العمل الدولي "المياه من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥، ولا سيما من جانب البلدان النامية برغم استمرار الأزمة العالمية الاقتصادية والمالية الراهنة. وفي هذا المضمار ينبغي أن تعمل البلدان بالصورة الملائمة على إعطاء الأولوية لقضايا المياه والمرافق الصحية خلال الاجتماع العام القادم الرفيع المستوى المقرر عقده في إطار الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة في نيويورك في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية.

١٧ - كذلك فإن المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، فضلاً عن شراكات القطاعين العام والخاص تتسم بالأهمية بدورها من أجل تعبئة وتيسير التدفقات المالية الموجهة صوب الأنشطة المختلفة المتعلقة بالمياه. وعليها أن تضع المزيد من الآليات اللازمة للاستجابة بما يكفي إزاء الطلب المتزايد على الموارد المالية وعلى بناء القدرات التقنية والمؤسسية في هذا الصدد.

١٨ - كما أن المبادرات المتخذة على مستوى بلدان الجنوب، وعلى مستوى التعاون بين الشمال والجنوب فضلاً عن التعاون الثلاثي في مجال إدارة الموارد المائية، لا بد وأن تنظر في الحقائق المختلفة التي تنطوي عليها كل حالة على حدة. إن هذا التعاون لا ينبغي أن يقتصر في تنفيذه على السبل المالية التقليدية بل يتم أيضاً باتباع نهج أوسع نطاقاً ويتمثل في تعزيز

تبادل التجارب وأفضل الممارسات والدروس المستفادة فضلاً عن تقاسم التكنولوجيات والمعارف التقنية الملائمة والسليمة بيئياً. ويمكن للشركاء في مجال التعاون الإنمائي أن يركزوا المساعدات ذات الصلة على المجالات والبلدان التي ما زالت بعيدة عن إمكانية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بمعنى التركيز على العناصر المتعلقة بالمياه في جميع تلك الأهداف وكذلك في الأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دولياً طبقاً للأولويات وخطط التنمية الوطنية.

١٩ - ولا غنى على الإطلاق عن تنفيذ تدريجي ومستدام لإدارة المتكاملة للموارد المائية على صعيد أحواض الأنهار ونظم المياه الجوفية وذلك من أجل تلبية الاحتياجات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية بطريقة منصفة.

٢٠ - إن تغير المناخ يؤثر على سبل معيشة البشر ورفاهيتهم. ويحدث ذلك أساساً بفعل الآثار السلبية الناجمة بالنسبة للدورة الهيدرولوجية. ومن الحيوي بناء سبل الصمود وتقليل أسباب الاستضعاف أمام الأحداث المتطرفة وهي الفيضانات وحالات الجفاف وسائر المخاطر الهيدرو - مناخية. كما أن إدارة التباين المتزايد في الأحوال الهيدرولوجية باستخدام التدابير الهيكلية وغير الهيكلية أمر بات لازماً. ومن المهم بناء عنصر الصلابة في الأجل الطويل من خلال إيجاد المؤسسات القوية والهيكل الأساسية المائية الصامدة بما في ذلك نظم إيكولوجية تؤدي وظيفتها جيداً مثل الغابات والأغوار. ومن الأمور الأنجع العمل على التحول من الإدارة الانفعالية والمرحلية للأزمات إلى اتباع أسلوب التهيؤ الاستباقي لوقوع هذه الأزمات وإدارة المخاطر على أساس تصور ورصد كاف بالنسبة للمخاطر ذات الصلة. وهذا كله يتطلب توافر المعلومات العلمية والأدوات الجديدة اللازمة لصنع القرارات ذات الصلة. وعليه فإن تعزيز التنمية العلمية والتكنولوجية والتعاون فيما بين البلدان أمور لا غنى عنها وينبغي من ثم دعمها. ويأتي إطار عمل هيوغو (٢٠٠٥-٢٠١٥): بناء صمود الدول والمجتمعات المحلية في مواجهة الكوارث ليهيئ الإطار السياسي والتوجيه اللازم لمعالجة هذه التحديات.

٢١ - ولقد أصيبت بتآكل خطير الشبكة العالمية الراهنة لنظم الحفظ والرصد فيما يتعلق بسقوط الأمطار وتراكم الجليد والثلوج وتدفق الجداول المائية. وفي كثير من الحالات أصبحت الكثافة دون المعايير الدولية بالنسبة لإمكانية يعتد بها من حيث التنبؤ أو تفسير البيانات. كما أن انكماش قاعدة المعلومات ينال من القدرة على رصد نوعية وكمية المياه وعلى التنبؤ بحالات الجفاف واستباق أحداث الفيضان وفهم الآثار المترتبة على تغير المناخ ووضع الخطط الملائمة لإدارة المياه.

٢٢ - وينبغي من ثم تعزيز عمليات جمع وتقييم ونشر البيانات الهيدرولوجية والهيدروجيولوجية والأرصادية واعتبار القدرات المتعلقة بهذه المجالات أمراً جوهرياً مع ضرورة تعزيزها بما في ذلك ما يمثل جزءاً من عملية تنفيذ الإطار العالمي لخدمات المناخ. كما أن تحسين إدارة الموارد المائية وتوافر الفهم العلمي للدورة المائية من خلال التعاون في عمليات الرصد والبحث المشتركة فضلاً عما يتم في هذا الشأن من تعزيز تقاسم المعلومات وإتاحة سبل بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وخاصة إلى البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تختار مرحلة انتقالية أمور لا غنى عنها في هذا الخصوص.

٢٣ - ومن الأمور التي تتسم بأهمية جذرية في هذا المجال تكييف نُظم الإنتاج والدعم مع التغيرات البيئية العالمية من خلال وضع وتنفيذ نُهج وتكنولوجيات توفير المياه في جميع القطاعات المحتاجة إلى المياه وهو ما يكفل الإدارة المستدامة والفعالة للموارد المائية.

٢٤ - وكثيراً ما يقتضي الأمر توفير سبل الابتكار والتحديث والكفاءة بالنسبة لمشاريع الري والصرف وأساليب إدارتها بحيث يكون ذلك ممكناً من الناحية التكنولوجية ومتاحاً من أجل اتباعه، فضلاً عن اتصافه بالسلامة البيئية. ويهدف هذا كله إلى تحسين عنصري الإنتاجية والكفاءة في استخدام المياه في الزراعة بما يكفل بذاته الأمن الغذائي واستتصال شأفة الفقر والقضاء على الجوع وحماية البيئة.

٢٥ - والماء بوصفه أحد مصادر الطاقة المتجددة أمر لازم لتوليد الطاقة الكهربائية بقدر ما أن الطاقة الكهربائية أمر تحتاجه أيضاً إتاحة المياه وغيرها من الخدمات الأساسية الأخرى للسكان. كذلك فإن التوليد المستدام للطاقة من المصادر المائية قد يسهم في تحقيق تقدم ملموس في مجال الحد من الفقر وتخفيف وطأة تغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة ولا سيما في البلدان النامية.

٢٦ - من هنا فإن حماية نوعية المياه تعزز توافر المياه الآمنة، في حين أن تلوث المياه السطحية والجوفية ينبغي الحيلولة دون وقوعه باتباع السياسات والاستراتيجيات الشاملة والمبتكرة بما في ذلك ما يتم من خلال زيادة الوعي بين صفوف الجمهور وتنفيذ أنشطة التواصل الإعلامي الموجهة نحو تحقيق هذا الهدف، فضلاً عن اتباع نُهج شاملة، وتعزيز تعميم استخدام المياه من خلال أساليب فعالة من حيث التكاليف سواء على المستوى المركزي أو اللامركزي بهدف تلبية الاحتياجات البشرية والبيئية المتعددة.

٢٧ - ويمكن لعمليات التحلية ومعالجة المياه العادمة بهدف إعادة استخدامها أن تشكل خيارات استراتيجية في كثير من المناطق التي تعوزها الموارد المائية اللازمة. ولا غنى عن أن تكون هذه العمليات مستدامة وفعالة من حيث التكاليف بحيث يمكن تحمل تكاليفها.

٢٨ - ويحتاج الأمر إلى إدارة الموارد المائية باتباع النظم الملائمة في مجالات التخطيط والحوكمة بما يكفل فعالية التدابير المتخذة، سواء في مجال المرافق الأساسية أو خارج نطاق هذه المرافق وبما يكفل الاستخدام المستدام والإدارة المستدامة لهذه المياه. ومن هنا يجب أن يحظى بأعلى الأولويات عنصر الاستثمار في تلك المجالات.

٢٩ - ومما يتسم بأهمية أساسية تعبئة الموارد المالية من جميع المصادر الممكنة من أجل التصدي لنطاق واسع من القضايا المائية مع دعم الاستثمارات العامة والخاصة على السواء. كما أن استهداف تقديم التمويل في المجالات التي تتسم بالحاجة الماسة أمر له أهميته بدوره إضافة إلى أن استراتيجيات التمويل المستدام والمتاح، بما في ذلك الائتمان المتنوع وآليات الإدارة المالية الملائمة أمور ينبغي أن تحظى بدورها بالدعم مع تنفيذها بواسطة المؤسسات المالية الدولية والشركاء الإنمائيين فضلاً عن إيلاء الاهتمام الواجب باحتياجات وقدرات الأطراف المستفيدة.

٣٠ - ويمكن أيضاً لمجتمع المانحين على المستوى الدولي أن يعمل، طبقاً للأولويات الوطنية للبلدان المتلقية، على دمج مسألة المياه حسب الملائم ضمن الأطر الأوسع للتعاون الإنمائي وتركيز المساعدات المقدمة على المناطق والبلدان التي ما زالت متعثرة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، مع التشديد على العناصر الكامنة التي تتعرض كثيراً للإهمال فيما يتصل بعنصر المياه في جميع الأهداف سالفة الذكر.

٣١ - وينبغي تزويد البلدان النامية بالمساعدات المالية وسُبل نقل التكنولوجيا بأساليب مستدامة وقابلة للتنبؤ وعلى أسس عادلة ومنصفة وطبقاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة بما يتيح النجاح في مجابهة التحديات المتصلة بمياه الشرب والمرافق الصحية البيئية وتنفيذ تدابير التكيف إزاء تغير المناخ على الصعيد الوطني.

٣٢ - ومن اللازم العمل على تحسين سُبل حوكمة المياه على الصُّعد الوطنية من خلال تعزيز القوانين والأطر التنظيمية والأخذ بالمساءلة السياسية والإدارية مع المشاركة العامة وتوخي عنصر الشفافية.

٣٣ - ومن المعروف أن النساء والأطفال هم أكثر الفئات تضرراً من جرّاء الافتقار إلى سُبل الحصول على مياه الشرب الآمنة والمرافق الصحية اللازمة. على أن النساء قلماً تتاح لهن سُبل المشاركة الكافية في عمليات صنع القرار ومن ثم ينبغي تعزيز المبادرات الجنسانية المتخذة في مجال إدارة الموارد المائية.

٣٤ - إن إتاحة الحصول على مياه الشرب الآمنة والمرافق الصحية السليمة، وهو أمر تسلّم به بعض البلدان بوصفه حقاً من حقوق الإنسان إنما تتصل بروابط لا تنفصم مع الحياة

والصحة والتطور والغذاء والسكن والتعليم والأمن البدني والتحرر من المعاملة غير الإنسانية والمهينة. وتحقيق ذلك يمكن له أن يتعزز من خلال الجهود الوطنية ولكن أيضاً بفضل الدعم الدولي الملئ.

٣٥ - وكثيراً ما أوضح التاريخ الطابع الحيوي للمياه العذبة بوصفها حافزاً قوياً للتعاون والحوار وحمل الأطراف صاحبة المصلحة على التسامح حتى مع أكثر الآراء اختلافاً. ويعمل الماء في الغالب الأعم على توحيد البشر والمجتمعات أكثر من تقسيمها. وينبغي للبلدان المشاطلة أن تدعم سبل الحوار والتعاون، وأن تتخذ التدابير التي تكفل الاستخدام المشترك للموارد المائية عبر الحدود بأسلوب مفيد ورشيد وعلى أساس من المعايير والمبادئ والتشريعات التي تعترف بها كل الأطراف. ويمكن في هذا الصدد أن تتخذ البلدان المشاطلة خطوات محددة وملموسة بما في ذلك ما يتم من خلال التعاون طبقاً للاتفاقات القائمة في الواقع أو المرتقبة في المستقبل. ويمكن للأطراف ذات المصالح المتباينة أن تفيد من هذه الموارد باتباع سبل الترتيبات المحددة التي تم وضعها لكي تناسب خصائص حوض مائي ما.

٣٦ - على أن التعاون المائي عبر الحدود يحتاج إلى أن يسترشد بالاتفاقات الإقليمية والدولية. وينبغي القيام به على مستوى البلدان ذات الصلة بما في ذلك ما يتم في نطاق الآليات والطرائق القائمة والمتبعة في مجال الدبلوماسية المائية.

٣٧ - ومن منطلق التسليم بأن المياه تحسّد قضية متشابكة ينبغي من ثم أن يكون صانعو القرارات والأطراف صاحبة المصلحة على علم بالتأثيرات والتوصيات المذكورة أعلاه خارج نطاق المياه من أجل تحقيق التأييد الواسع النطاق وإحراز توافق الآراء بشأن هدف مشترك مما يقتضي نهجاً يتسم بالتكامل وحسن التنسيق في هذا الصدد. كما أن القرارات المتخذة في القطاعات الأخرى، وتلك المتعلقة بقضايا التنمية والنمو والأمن وسبل المعيشة، بما فيها الاستجابات إزاء تغيّر المناخ وتحديات أمن الغذاء والطاقة وإدارة الكوارث، بحاجة إلى أن تشمل مسألة المياه بوصفها عنصراً أساسياً لا غنى عنه. ولا ينبغي أن يضيع هدف التآزر في هذا السياق بسبب اتباع نهج قطاعية ضيقة.

٣٨ - هذا ويعبر المشاركون عن عميق تقديرهم لحكومة طاجيكستان على استضافة المؤتمر وعلى الترحيب الحار والحفاوة البالغة التي لقيها الجميع.

٣٩ - كما يعرب المؤتمر عن تقديره للمساعدة والدعم اللذين قدمتهما مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومقرها، والأفرقة القطرية بما فيها فريق الأمم المتحدة المعني بالمياه، فضلاً عن المؤسسات الإقليمية والدولية الأخرى فيما يتصل بالتحضير لأعمال المؤتمر.